

عود على بدء

إستراتيجية للتنمية في إطار اتحاد دول مجلس التعاون*

الدكتور علي خليفه الكواري

إن قيام اتحاد فدرالي ديمقراطي بين دول المنطقة في إطار التكامل العربي، يمثل شرطا لمواجهة أوجه الخلل المزمنة فيها، وتوفير مقومات الأمن ومتطلبات التنمية. بل إن الاتحاد هو السبيل لصيانة الهوية العربية الإسلامية لشعوب المنطقة والاحتفاظ بمجتمعاتها الوطنية متماسكة ومستمرة في الوجود .

وفي سياق هذا اللقاء الخير "مؤتمر وحدة الخليج والجزيرة العربية " في الكويت، الذي نبحت اليوم فيه، كيف يمكن تعزيز جهود الوحدة، سوف أحاول أن أعيد للأذهان جهود سابقة مماثلة، لم يكتب لها النجاح آن ذاك. فقد طلبت الأمانة العامة لمجلس التعاون في ندوة عقدتها في الشارقة عام ١٩٨٣، من المشاركين في الندوة إيجاد إطار إستراتيجي تعمل فيه خطط التنمية في إطار تكامل الدول الأعضاء.

وكان شرط قبول المشاركين في الندوة تشكيل فريق منهم للقيام بذلك، هو أن تلتزم الأمانة العامة بتقديم ما يتوصل إليه فريق العمل وتقره ندوة ثانية في البحرين، إلى المجالس الوزارية المختصة بغرض تقديمه للمجلس الأعلى. وفي أواخر عام ١٩٨٣ أقرت الندوة الثانية في البحرين بعد المناقشة، الوثيقة التي قدمها فريق العمل بعنوان "مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل"**. كما قدمت الأمانة العامة بدورها، هذا المشروع إلى اجتماع وزراء التخطيط في المجلس في مطلع عام ١٩٨٤، ونشرت النص في المجلة الدورية الصادرة عن المجلس "التعاون".

وفيما يلي أعرض فهرس "مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل" هذا، لعلنا نجد في عناصر المشروع ما نستفيد منه في تحركنا الراهن وأن تكون جهودنا الراهنة مواصلة لما سبقها من جهود أهلية، نراكم من خلالها معرفتنا ونؤكد على مطالب أهلية مشروعه، ونهيئ لها متطلبات التأثير على من بيدهم تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في المنطقة:

المنطلق والغايات والتحديات

أولاً : المنطلق والطموح.

١-أقطار المنطقة شريحة عربية تتماثل فيه الظروف وتتقارب المعطيات

*في الأصل مداخلة قدمت لمؤتمر وحدة الخليج والجزيرة ، الكويت من ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠١١

** علي خليفه الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٥٣-١٨٦

- ٢- توفير مقومات الأمن ومتطلبات التنمية يتطلب تجسيد كيان قادر على تحقيق ذلك
- ٣- تحقيق ما جا في النظام الأساسي لمجلس التعاون، من أن هدف التعاون هو الوصول إلى وحدة دوله
- ثانياً :** الغايات بعيدة المدى.

- ١- تنمية قدرات الإنسان وإطلاق طاقاته.
- ٢- التفاعل الإيجابي مع الفكر والثقافة الإنسانية
- ٣- إيجاد إرادة متجددة للتنمية والوحدة.
- ٤- ترسيخ أسس نظام سياسي موحد للمنطقة
- ٥- تعزيز الاعتماد القومي على الذات.
- ٦- تكوين قاعدة إنتاجية صلبة.
- ٧- الاحتفاظ بجزء معقول من عائدات النفط في شكل أصول استثمارية مادية آمنة
- ٨- خلق نظام اقتصادي مختلط
- ٩- تعميق متطلبات التماسك الاجتماعي

التحديات

- ١- تدني مستوى المشاركة
- ٢- الخلل السكاني وإبعاده
- ٣- اعتماد الاقتصاد على النفط.
- ٤- انخفاض معدلات الأداء
- ٥- ارتفاع تكاليف الإنتاج
- ٦- الانكشاف على الخارج
- ٧- الإفراط في الاستهلاك وتطرف أنماطه
- ٨- تصدع قيم العمل والإنتاج

الإمكانيات

أولاً : تزايد الوعي بسلبيات نمط النمو الراهن

ثانياً : تزايد إمكانية تخفيض صادرات النفط

ثالثاً : تزايد التوجه نحو خلق كيان موحد قابل للتنمية

١- الموارد البشرية

٢- الرقعة الجغرافية

٣- حجم السوق

رابعاً: وجود بنية تحتية مادية متطورة

خامساً: وجود خبرة رائدة في بعض مجالات الإدارة وتنظيم الإنتاج

سادساً: إمكانية تمويل التنمية دون اللجوء إلى شد الأحزمة على البطون

سابعاً: تزايد إمكانية التكامل العربي المتكافئ

الأهداف الإستراتيجية العاجلة

أولاً : تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية

١- برمجة تخفيض الاعتماد على النفط

٢- إخضاع إنتاج النفط لاعتبارات التنمية

أ - تحديد الجدوى الاقتصادية للإنتاج قبل تقرير حجمه

ب - دمج النفط في الاقتصاد الوطني

ج - الاحتفاظ بمعظم عائدات النفط مستثمرة في أصول إنتاجية عامة

د - تنمية قدرة جماعية على الوصول بسعر النفط إلى ما تبرره أسعار البدائل

ثانياً : تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها

١- برمجة الاعتماد على قوة العمل المواطنة

٢- تحديد السياسات وتطوير الآليات ذات الفاعلية

ثالثاً : إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية

رابعاً : إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها

١- وظيفة إدارة التنمية وخصائصها

٢- ملامح الإصلاح والتنمية الإدارية المطلوبين

أ- إعادة النظر في وظائف الإدارة الراهنة وتوجهاتها

ب- إعادة النظر في البنيان الإداري وعلاقاته

ج- إصلاح قطاعات الإدارة وتنميتها بشكل دائم

(١) قطاع الإدارة السياسية

(٢) قطاع الإدارة العامة

(٣) قطاع إدارة المشروعات

خامساً: بناء قاعدة اقتصادية بديلة

١- وظيفة القاعدة الاقتصادية البديلة للنفط

٢- الأهداف المرحلية لجهود بناء القاعدة البديلة

٣- مدخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة

أ- تقريب تكاليف عناصر الإنتاج من إنتاجيتها الحقيقية

ب- إصلاح جذري لنظام الحوافز

(١) اعتبارات الدعم الحكومي

(٢) تقييد النشاطات الطفيلية

ج- تعبئة قوة العمل وإدارتها بشكل سليم

(١) تعبئة قوة العمل المحلية

(٢) التدريب

(٣) التطوير المستمر

(٤) إدارة شؤون الأفراد

(٥) إيجاد القيادات الرائدة

د- كفاية مخزون رأس المال وملائمته للإنتاج

هـ - زيادة الاستفادة من إمكانيات الموارد الطبيعية وتنمية مصادرها

(١) استغلال الميزة النسبية التي يتيحها وجود الزيت والغاز الطبيعي

(٢) الاهتمام بالموارد الطبيعية غير النفطية

و – إخضاع الاستثمارات الخارجية لمتطلبات البناء الداخلي

ز – الاستفادة من توظيف العلاقات الاقتصادية مع الخارج

(١) صادرات النفط

(٢) الاتفاقيات التجارية

(٣) القروض والمعونات

سادساً : بناء قاعدة علمية – تقنية ذاتية متطورة

(١) الأهداف العامة

(٢) الأهداف العلمية

(٣) الأهداف التقنية

سابعاً : إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية

١- المهام العاجلة لنظام التربية والتعليم في المنطقة

أ – توفير حد أدنى من التعليم ومحو الأمية

ب- تنمية القدرة على الإبداع والتفكير المستقل

ج- تعزيز القيم والاتجاهات التنموية

٢ – ربط برامج التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية

أ – القضاء على ازدواجية التعليم العام الفني

ب – تنويع مسارات التعليم الثانوي وتعميق مرونتها

ج – الاعتماد على نتائج التعليم والخبرة

د – رفع مستوى التعليم الجامعي واستكمال وظائفه

ثامناً : توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافة اجتماعية مستمرة

١- التنوير الفكري

أ – تحمل وجود الرأي الآخر

ب- صيانة حق الاجتهاد وتشجيع جهود الإصلاح

٢ – توفير متطلبات التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي

٣ – تغيير منطلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي

متطلبات تنفيذ الإستراتيجية

أولاً: تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسسه

ثانياً: إيجاد قيادة إقليمية لإدارة التنمية

ثالثاً: تهيئة الإدارة المحلية وتوثيق ترابطها مع إدارة التنمية الإقليمية

و في ختام هذا العرض أتوقف عند مسار هذه الإستراتيجية ومصيرها ، فإنني أقول:

أولاً- كانت الأمانة العامة لمجلس التعاون متعاونة مع فريق العمل ومعني شخصيا باعتباري كاتب الدراسة التي استخلص فريق العمل منها وثيقة الإستراتيجية**، فقد كان الإخوان الدكتور عبدالله القويز والدكتور عبدا لعزیز الجلال معنا ومساندان لمهمتنا.

ثانياً - عندما تم عقد الندوة الثانية في البحرين وقدم فريق العمل برئاسة الدكتور علي فخرو، مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل بحضور أعضاء فريق العمل التسعة، كان الأمين العام الأستاذ عبدا لله بشاره حاضرا على رأس فريق الأمانة العامة، وكان إيجابيا في مناقشاته، ولكنه طلب من الاجتماع حذف خاتمة المشروع التي تحدد متطلبات تنفيذ الإستراتيجية، وترك متطلبات التنفيذ للمجلس الأعلى على حد اقتراحه.

وقد رد عليه فريق العمل والمشاركين في الندوة بأن حذف متطلبات التنفيذ ينفي عن المشروع صفة الإستراتيجية ويضعه في خانة الأمنيات. وبعد أخذ ورد رفع الأستاذ محمد علي النعيم (محافظ الرياض) يده وسئل الأستاذ عبدا لله بشاره قائلا "سمعت تصريح يقول ان مجلس التعاون "رغبة لدى الشعوب حققها الحكام" ولا اعرف إن كان سعادتك قائله؟ فأجابه بشاره نعم أنا قائله، عندها قال النعيم تلك رغبة الشعوب الأولى وهذه الرغبة الثانية، تلك هي الجسد وهذه الروح اللازمة لمجلس التعاون حتى يحقق غرضه.

وبذلك تم ختام يوم من الحوار المسئول وقبل الأمين العام تقديم النص كما أقرته الندوة، للمجالس الوزارية المختصة في مجلس التعاون.

ثالثاً- عرضت الأمانة العامة نص المشروع بعد أسابيع، على مجلس وزراء التخطيط فرفضه الوزراء بعد يومين من النقاش، لان التنمية عند وزراء التخطيط، هي مجرد مشروعات مشتركة وهذه الإستراتيجية تضع أهداف ومتطلبات اجتماعية وسياسية. وبذلك أسدل الستار على ذلك الجهد الأهلي- الرسمي المشترك، الذي مع الأسف لم تكن ورآه جماعة أهلية تدعو له وتطالب بيه بعد أزاحتها من التداول الرسمي .

وربما لو وضع هذا المشروع أو غيره من مشاريع الإصلاح والوحدة والتنمية موضع التنفيذ، لما وجدنا دولنا تسير في مسار "نمط تنمية الضياع" حيث أوجه الخلل المزمنة - من خلل سكاني وخلل اقتصادي وخلل امني وخلل في العلاقة بين الحاكم والمحكوم- تتفاقم اليوم فيها، وتفرض على أهلها المتضررين البحث من جديد بعد ثلاثة عقود عن مسار يؤدي إلى وحدة المنطقة من أجل مواجهة المخاطر المحدقة بها.

و أأملئ إن يكون لقائنا هذا و غيره من اللقاءات الجادة قادرة على العمل من أجل الإصلاآ الجذري من الداخل،
وصولاً للوآدة، و بدء عملية التنمية المنتظرة.

الدوحة في ١٠-٤-٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

عود على بدء

ملاح إستراتيجية التنمية في إطار إتحاد أقطار مجلس التعاون*

الدكتور علي خليفة الكواري

إن قيام اتحاد فدرالي ديمقراطي بين دول المنطقة في إطار التكامل العربي، يمثل شرطا لمواجهة أوجه الخلل المزمنا فيها، وتوفير متطلبات الأمن ومقومات التنمية. بل إنني أقول إن الاتحاد هو السبيل لصيانة الهوية العربية-الإسلامية لشعوب المنطقة والاحتفاظ بمجتمعاتها متماسكة.

وفي سياق هذا اللقاء الخير "مؤتمر وحدة الخليج والجزيرة العربية" في الكويت، الذي نبحت اليوم فيه، كيف يمكن تعزيز جهود الوحدة، سوف أحاول أن أعيد للأذهان جهود سابقة مماثلة لم يكتب لها النجاح آن ذاك. فقد طلبت الأمانة العامة لمجلس التعاون في ندوة عقدتها في الشارقة عام ١٩٨٣ من أجل إيجاد إطار إستراتيجي تعمل فيه خطط التنمية في إطار تكامل الدول الاعضاء، من المشاركين في الندوة بعد سماع أرائهم، تشكيل فريق عمل يقدم رؤية إستراتيجية للتنمية في إطار تكامل أقطار المنطقة.

وكان شرط قبول المشاركين في الندوة أن تلتزم الأمانة العامة بتقديم ما يتوصل إليه فريق العمل وتقره ندوة ثانية في البحرين، إلى المجالس الوزارية المختصة بغرض تقديمه للمجلس الأعلى.

وفي أواخر عام ١٩٨٣ أقرت الندوة الثانية في البحرين بعد المناقشة، الوثيقة التي قدمها فريق العمل بعنوان "مشروع الملاح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل"**. كما قدمت الأمانة العامة بدورها، هذا المشروع إلى اجتماع وزراء التخطيط في المجلس في مطلع عام ١٩٨٤ ونشرت النص في المجلة الدورية الصادرة عن المجلس "التعاون".

ويسرني أن أعرض عليكم مخطط مفصل لمشروع الملاح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل هذا، لعلنا نجد في عناصر المشروع ما نستفيد منه في تحركنا الراهن وأن تكون جهودنا الراهنة مواصلة لما سبقها من جهود أهلية، نُراكم من خلالها معرفتنا ونؤكد على مطالب أهلية مشروعه، ونهيء لها متطلبات التأثير على من بيدهم تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في المنطقة.

وفي ما يلي أعرض المخطط المفصل لمشروع الملاح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل :

المنطلق والغايات والتحديات

أولاً : المنطلق والطموح.

١-أقطار المنطقة شريحة عربية تتماثل فيه الظروف وتتقارب المعطيات

*مداخله قدمت لمؤتمر وحدة الخليج والجزيرة المنعقد في الكويت من ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠١١

٢-توفير مقومات الأمن ومتطلبات التنمية يتطلب تجسيد كيان قادر على تحقيق لذلك

٣-تحقيق مجاء في النظام الاساسي لمجلس التعاون من أن هدف التعاون هو الوصول الى وحدة دوله

ثانياً : الغايات بعيدة المدى.

- ١- تنمية قدرات الإنسان وإطلاق طاقاته.
- ٢- التفاعل الإيجابي مع الفكر والثقافة الإنسانية
- ٣- إيجاد إرادة متجددة للتنمية والوحدة.
- ٤- ترسيخ أسس نظام سياسي موحد للمنطقة
- ٥- تعزيز الاعتماد القومي على الذات.
- ٦- تكوين قاعدة انتاجية صلبة.
- ٧- الاحتفاظ بجزء معقول من عائدات النفط في شكل أصول استثمارية آمنة
- ٨- خلق نظام اقتصادي مختلط
- ٩- تعميق متطلبات التماسك الاجتماعي

التحديات

- ١- تدني مستوى المشاركة
- ٢- الخلل السكاني وابعاده
- ٣- اعتماد الاقتصاد على النفط.
- ٤- انخفاض معدلات الاداء
- ٥- ارتفاع تكاليف الانتاج
- ٦- الانكشاف على الخارج
- ٧- الافراط في الاستهلاك وتطرف أنماطه
- ٨- تصدع قيم العمل والانتاج

الإمكانيات

أولاً : تزايد الوعي بسلبيات نمط النمو الراهن

ثانياً : تزايد إمكانية تخفيض صادرات النفط

ثالثاً : تزايد التوجه نحو خلق كيان موحد قابل للتنمية

١- الموارد البشرية

٢- الرقعة الجغرافية

٣- حجم السوق

رابعاً: وجود بنية تحتية مادية متطورة

خامساً: وجود خبرة رائدة في بعض مجالات الإدارة وتنظيم الإنتاج

سادساً: إمكانية تمويل التنمية دون اللجوء إلى شد الأحزمة على البطون

سابعاً: تزايد إمكانية التكامل العربي المتكافئ

الأهداف الاستراتيجية العاجلة

أولاً: تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع انتاجه لاعتبارات التنمية

١- برمجة تخفيض الاعتماد على النفط

٢- إخضاع انتاج النفط لاعتبارات التنمية

أ - تحديد الجدوى الاقتصادية للانتاج قبل تقرير حجمه

ب - دمج النفط في الاقتصاد الوطني

ج - الاحتفاظ بمعظم عائدات النفط مستثمرة في أصول إنتاجية عامة

د - تنمية قدرة جماعية على الوصول بسعر النفط إلى ما تبرره أسعار البدائل

ثانياً: تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها

١- برمجة الاعتماد على قوة العمل المواطنة

٢- تحديد السياسات وتطوير الاليات ذات الفاعلية

ثالثاً: إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية

رابعاً: اصلاح الادارة الراهنة وتنميتها

١- وظيفة إدارة التنمية وخصائصها

٢- ملامح الإصلاح والتنمية الإدارية المطلوبين

أ- إعادة النظر في وظائف الإدارة الراهنة وتوجهاتها

ب- إعادة النظر في البنيان الإداري وعلاقاته

ج- إصلاح قطاعات الإدارة وتنميتها بشكل دائم

(١) قطاع الإدارة الساسية

(٢) قطاع الإدارة العامة

(٣) قطاع إدارة المشروعات

خامساً: بناء قاعدة اقتصادية بديلة

١- وظيفة القاعدة الاقتصادية البديلة للنفط

٢- الأهداف المرحلية لجهود بناء القاعدة البديلة

٣- مدخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة

أ- تقريب تكاليف عناصر الإنتاج من انتاجيتها الحقيقية

ب- اصلاح جذري لنظام الحوافز

(١) اعتبارات الدعم الحكومي

(٢) تقييد النشاطات الطفيلية

ج- تعبئة قوة العمل وإدارتها بشكل سليم

(١) تعبئة قوة العمل المحلية

(٢) التدريب

(٣) التطوير المستمر

(٤) إدارة شؤون الأفراد

(٥) إيجاد القيادات الرائدة

د- كفاية مخزون رأس المال وملاءمته للإنتاج

هـ - زيادة الاستفادة من امكانيات الموارد الطبيعية وتنمية مصادرها

(١) استغلال الميزة النسبية التي يتيحها وجود الزيت والغاز الطبيعي

(٢) الاهتمام بالموارد الطبيعية غير النفطية

و - إخضاع الاستثمارات الخارجية لمتطلبات البناء الداخلي

ز - الاستفادة من توظيف العلاقات الاقتصادية مع الخارج

(١) صادرات النفط

(٢) الاتفاقيات التجارية

(٣) القروض والمعونات

سادساً : بناء قاعدة علمية – تقنية ذاتية متطورة

(١) الأهداف العامة

(٢) الأهداف العلمية

(٣) الأهداف التقنية

سابعاً : إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية

١- المهمات العاجلة لنظام التربية والتعليم في المنطقة

أ – توفير حد أدنى من التعليم ومحو الأمية

ب- تنمية القدرة على الابداع والتفكير المستقل

ج- تعزيز القيم والاتجاهات التنموية

٢ – ربط برامج التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية

أ – القضاء على إزدواجية التعليم العام الفني

ب – تنويع مسارات التعليم الثانوي وتعميق مرونتها

ج – الاعتماد على نتائج التعليم والخبرة

د – رفع مستوى التعليم الجامعي واستكمال وظائفه

ثامناً : توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافة اجتماعية مستمرة

١- التنوير الفكري

أ – تحمل وجود الرأي الآخر

ب- صيانة حق الاجتهاد وتشجيع جهود الاصلاح

٢ – توفير متطلبات التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي

٣ – تغيير منطلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي

٤ – إدارة عملية التنمية الثقافية الاجتماعية

٥ – تأكيد دور الإعلام في التنمية وإصلاح أجهزته

متطلبات تنفيذ الإستراتيجية

أولاً: تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسسه

ثانياً: إيجاد قيادة اقليمية لإدارة التنمية

ثالثاً: تهيئة الإدارة المحلية وتوثيق ترابطها مع إدارة التنمية الإقليمية

وإذا كان لي في ختام هذا العرض أن أذكر مصير هذه الإستراتيجية ، فإنني أقول ما يلي :

أولاً - كانت الأمانة العامة متعاونة مع فريق العمل ومعني شخصي باعتباري كاتب الدراسة التي استخلص فريق العمل منها وثيقة الإستراتيجية**، فقد كان الإخوان الدكتور عبدالله القويز والدكتور عبدا لعزيز الجلال معنا ومساندان لمهمتنا.

ثانياً - عندما تم عقد الندوة الثانية في البحرين وقدم فريق العمل برئاسة الدكتور علي فخرو، مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل بحضور أعضاء فريق العمل التسعة، كان الامين العام الأستاذ عبدا لله بشاره حاضرا على رأس فريق الأمانة العامة، وكان إيجابيا في مناقشاته، ولكنه طلب من الاجتماع حذف خاتمة المشروع التي تحدد متطلبات تنفيذ الإستراتيجية، وترك متطلبات التنفيذ للمجلس الأعلى على حد اقتراحه.

وقد رد عليه فريق العمل والمشاركين في الندوة بأن حذف متطلبات التنفيذ ينفي عن المشروع صفة الإستراتيجية ويضعه في خانة الينبغيات. وبعد أخذ ورد رفع الأستاذ محمد علي النعيم(محافظ الرياض) يده وسئل الأستاذ عبدا لله بشاره قائلا "سمعت تصريح يقول ان مجلس التعاون "رغبة لدى الشعوب حققها الحكام" ولا اعرف إن كان سعادتك قائله؟. فأجابه بشاره نعم أنا قائله، عندها قال النعيم تلك رغبة الشعوب الاولى وهذه الرغبة الثانية، تلك هي الجسد وهذه الروح اللازمة لمجلس التعاون حتي يحقق غرضه.

وبذلك تم ختام يوم من الحوار ألسئول وقبل الأمين العام تقديم النص كما أقرته الندوة، للمجالس الوزارية المختصة في مجلس التعاون.

ثالثاً - عرضت الامانة العامة نص المشروع بعد أسابيع، على مجلس وزراء التخطيط فرفضه الوزراء بعد يومين من النقاش، لان التنمية عند وزراء التخطيط، هي مجرد مشروعات مشتركة وهذه الاستراتيجية تضع اهداف ومتطلبات اجتماعية وسياسية. وبذلك أسدل الستار على ذلك الجهد الأهلي و الرسمي المشترك، الذي مع الأسف لم تكن ورآه جماعة أهلية تدعو له وتطالب بيه بعد أزاحته من التداول الرسمي .

وربما لو وضع هذا المشروع أو غيره من مشاريع الإصلاح والوحدة والتنمية موضع التنفيذ، لما وجدنا دولنا تسير في مسار "نمط تنمية الضياع" حيث أوجه الخلل المزمنة - من خلل سكاني و خلل اقتصادي و خلل امني و خلل في العلاقة بين الحاكم والمحكوم- تتفاقم اليوم فيها، وتفرض على أهلها المتضررين البحث من جديد بعد ثلاثة عقود عن مسار يؤدي الى وحدة المنطقة من أجل مواجهة المخاطر المحدقة بها.

و أملي إن يكون لقائنا هذا وغيره من اللقاءات الجادة قادرة على العمل من أجل الإصلاح الجذري من الداخل، وصولا للوحدة، وبداء عملية التنمية المنتظرة.

****أنظر: علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة**

العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٥٣-١٨٦.